

May 2011



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

المؤتمر

الدورة السابعة والثلاثون

روما، 25 يونيو/حزيران – 2 يوليو/تموز 2011

التقرير المرحلي عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات
لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

ملخص تنفيذي

يوفر قرارا الجمعية العامة للأمم المتحدة¹ المتعلقان بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة مبادئ توجيهية حول عمل منظومة الأمم المتحدة وتنسيقها على المستوى القطري، بما في ذلك التعاون بين الوكالات. وشكّل اعتماد قراري المؤتمر 2005/13 و2007/2 نقطة تحوّل في مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، جعلت تنفيذ هذا الاستعراض ملزماً للمنظمة.

ويغطي هذا التقرير المرحلي المتعلق بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية الفترة 2009-2011². وهو يتناول على غرار التقريرين المرحليين السابقين³ ما يلي: (أ) تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛ و(ب) الكفاءة والفعالية ومشاركة المنظمة في آليات التنسيق الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة؛ و(ج) مجالات التنفيذ الأخرى ذات الصلة بالمنظمة.

وتتزامن الإصلاحات الأساسية في المنظمة مع الفترة التي يغطيها هذا التقرير. واعتمد المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، رداً على التقييم الخارجي المستقل للمنظمة، خطة عمل فورية لتجديد المنظمة⁴، تسهم في تحسين التركيز الاستراتيجي والكفاءة والفعالية والتنسيق على المستوى القطري.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المؤتمر

المؤتمر مدعو إلى الإحاطة علماً بالتقدم الذي أحرزته المنظمة في تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية.

¹ 250/59 (2004) و 208/62 (2007)

² حتى يونيو/حزيران 2011

³ C 2007/17 و C 2009/14

⁴ C 2008/4 تقرير لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل حول خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة

بيان المحتويات

الفقرات	
4-1	ألف - مقدمة
15 - 5	باء - تمويل أنشطة لمنظمة التنفيذ من أجل التنمية
8 - 5	استعراض هيكل ومستوى التمويل في المنظمة
11 - 9	استراتيجية جديدة للمنظمة بشأن تعبئة الموارد وإدارتها
15 - 12	تنويع قاعدة الموارد والفرص الجديدة للتمويل على المستوى القطري
45 - 16	جيم - الكفاءة والفعالية ومشاركة المنظمة في آليات تنسيق منظومة الأمم المتحدة
19 - 16	آليات التنسيق
27 - 20	المشاركة في تنسيق منظومة الأمم المتحدة
29 - 28	التنسيق والبرمجة على المستوى القطري
31 - 30	نظام المنسق المقيم
32 - 32	مسألة المنسقين المقيمين و" الجدار الوظيفي "
36 - 33	الدعم المالي لنظام المنسق المقيم وتكاليف الاسترداد
37 - 37	الأبعاد الإقليمية
42 - 38	قدرة المنظمة على المستوى القطري وفريق الأمم المتحدة القطرية
44 - 43	المشاريع الرائدة لمبادرة "وحدة الأداء"
45 - 45	تكرار أفضل الممارسات بشأن "وحدة الأداء" في بلدان أخرى
60 - 46	دال - مجالات التنفيذ الأخرى للاستعراض الشامل الوثيقة الصلة بالمنظمة
48 - 46	القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية 2010 ودمج هذه الأهداف في خطط عمل المنظمة
50 - 49	دور المنظمة في مساهمة منظومة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الوطنية
54 - 51	وظيفة التقييم في المنظمة
55 - 55	التعاون بين بلدان الجنوب
58 - 56	خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية 2008 - 2013
60 - 59	الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

ألف - مقدمة

- 1- طلب قراراً مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة 2005/13 و 2007/2 إلى المدير العام اتخاذ الإجراءات الملائمة من أجل التنفيذ الكامل لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة⁵ المتعلقين بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التشغيلية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة.
- 2 - وتتولى إدارة التعاون التقني قيادة أنشطة متابعة هذين القرارين، بالتعاون مع مكتب الاتصالات والعلاقات الخارجية ومكتب دعم اللامركزية. وتضطلع جماعة عمل مشتركة بين الإدارات (الاستعراض الشامل للسياسات - توحيد الأداء) بتنسيق هذه المهمة. وتم في السنوات الماضية إعداد تقريرين مرحليين⁶.
- 3 - ومنذ إعداد التقرير الأخير، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة الانتقال من استعراض كل ثلاث سنوات إلى استعراض كل أربع سنوات لإتاحة المزيد من الاتساق مع دورات التخطيط المتوسطة الأجل في منظمة الأمم المتحدة. ومن ثم لم تُعتمد أية قرارات جديدة في حين أن الاستعراض المقبل سيجري عام 2012. وهذا التقرير هو بمثابة تكملة للوثيقة C 2009/14، ويتناول أهم المحطات والإنجازات التي تحققت في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2009 إلى يونيو/حزيران 2011. ويستهدي هيكل المواضيع المتناولة واختيارها، بالقرارات الخاصة بالاستعراض الشامل للسياسات، على نحو ما هو مشار إليه.
- 4 - وتشهد المنظمة في الفترة نفسها مبادرات إصلاحية أساسية، إذ اعتمد المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة التي تغطي فترة خمسة أعوام⁷. وعلى الرغم من أنه من المبكر تحقيق منافع هذه الإصلاحات الموسعة بشكل تام، فقد بدأت الآثار الملموسة بالظهور في مجال تحسين التركيز الاستراتيجي والفعالية والكفاءة والتنسيق على المستوى القطري.

باء - تمويل أنشطة المنظمة التنفيذية من أجل التنمية

[الفقرات 18 إلى 29 ضمناً و31-32 و34 من قرار الجمعية العامة 208/62]

استعراض هيكل تمويل المنظمة ومستواه

- 5 - اعتمدت الأجهزة الرئاسية للمنظمة إطاراً استراتيجياً جديداً يقوم على النتائج للفترة 2010 - 2019⁸، وهو إطار يوجه طريقة تخطيط وتسليم ورصد عمل المنظمة ورفع التقارير بشأنه. وتحدد الوثائق المكملة وهي الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 والفترة 2012-2013 النتائج (المسماة "النتائج التنظيمية") التي يُتوخى تحقيقها خلال فترة أربع سنوات، فضلاً عن مؤشرات الأداء والموارد المطلوبة لتحقيق هذه النتائج، من الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية.

⁵ 250/59 (TCPR 2004) و 208/62 (TCPR 2007)

⁶ C 2007/17 و C 2009/14

⁷ C 2008/4 تقرير لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل حول خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة

⁸ C 2009/3

6 - ويهدف النهج المتكامل في مجال تخطيط الموارد الذي يشمل الاعتمادات الصافية والمساهمات الطوعية، إلى تسهيل عملية تحسين تحديد الأولويات والفعالية والإشراف. وفي الواقع يخضع موردي التمويل هذين لنفس ترتيبات التخطيط والإشراف، مما يشجع الشركاء على خفض تخصيص المساهمات الطوعية وزيادة التمويل التجمياعي. ويتبع هذا النهج على المستوى القطري أيضاً من خلال أطر البرمجة القطرية وخطط العمل القطرية.

7 - ويقدر مجموع الموارد التي تخطط لها المنظمة للفترة 2010 - 2011 بما يقارب 2.2 مليار دولار أمريكي، وتصل نسبة المساهمات الطوعية فيه اليوم إلى 55 في المائة. وإذ يؤثر هذا بشكل جزئي إلى زيادة الطلب على خدمات الدعم الفني والمنافع العامة من المنظمة، فهو يبين كذلك تنامي قدرتها على تعبئة الموارد في السنوات الأخيرة. ففي الفترة 2008-2009، بلغت الموافقات الجديدة على المساهمات الطوعية ما يقارب 1.9 مليار دولار أمريكي لأنشطة التنمية والطوارئ، مقارنة بمبلغ 1.3 مليار دولار أمريكي في فترة السنتين السابقة.

8 - وفي ما يخص فترة السنتين 2012-2013، تُعرض على الأجهزة الرئاسية ميزانية متكاملة تبلغ 2.4 مليار دولار أمريكي، وتصل نسبة المساهمات الطوعية المقدرة فيها إلى 58 في المائة. وأظهرت التجربة حتى يومنا هذا أنه ما زالت هناك تحديات تعترض القدرة على التنبؤ بمستوى المساهمات الطوعية ومواءمتها مع أطر النتائج المخطط لها، وأنه يتعين معالجة هذه التحديات بشكل تدريجي.

استراتيجية جديدة للمنظمة لتعبئة الموارد وإدارتها

9 - يوجه الإطار الجديد القائم على النتائج الجهود التي تبذلها المنظمة في مجال تعبئة الموارد. واستجابة للدعوة الواردة في خطة العمل الفورية إلى ضمان تجانس الأنشطة على مستوى المنظمة ككل، تركّز استراتيجية تعبئة الموارد وإدارتها على مستوى المنظمة التي صيغت مؤخراً، على إقامة شراكات مبنية على الثقة والمساءلة المتبادلة. وتقوم استراتيجية تعبئة الموارد وإدارتها على عملية استعراض معمّقة ومشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة. وتحدد الاستراتيجية كذلك كيف يتعين على المنظمة تخصيص الموارد للأولويات المتفق عليها وتقديم تقارير بشأن استخدام هذه الموارد. وتتضمن الاستراتيجية أدوات إبتكارية من قبيل مجالات التركيز المؤثرة وأطر البرمجة القطرية وآلية التمويل لدعم البرامج المتعددة الشركاء. وتكفل هذه الآلية عدم ارتباط المساهمات الطوعية ببرامج أو مشاريع محددة، بحيث يمكن، حسب الشريك المعني، عدم تخصيص الموارد أو ربطها ربطاً فضفاضاً بالأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

10 - وتهدف الاستراتيجية كذلك، نظراً للظروف الدائمة التغيير، إلى توسيع الشراكات وتنويعها، خارج إطار الموارد التقليدية للدخل. ويتم السعي من خلال حملة اتصالات قوية مرتبطة بالاستراتيجية التأكيد على الميزات النسبية للمنظمة وإمكانياتها كشريك رئيسي في معالجة التحديات التي تواجهها الزراعة والأمن الغذائي في القرن الحادي والعشرين. ومن شأن هذا النهج المعزز والمتبع في المنظمة برمتها في مجال تعبئة الموارد أن يقود إلى تأمين الموارد في الوقت المناسب وتسهيل التنبؤ بها وضمان ملائمتها بغية توفير دعم فعال لتحقيق النتائج التنظيمية.

11 - ويشهد إعداد وتنفيذ معظم الأنشطة المحددة المنبثقة عن الاستراتيجية، إن لم نقل جميعها، تقدماً ملحوظاً.

تنويع قاعدة المانحين والفرص الجديدة للتمويل على المستوى القطري

12 - ساهم الشركاء العشرون الأول في 84 في المائة من مجموع الموارد الطوعية التي حشدتها المنظمة عام 2010. وكان 59 في المائة من المساهمات الطوعية في 2008-2009 يأتي من الجماعة الأوروبية وعدد من بلدان الاتحاد الأوروبي. لكن بلداناً أخرى كالبرازيل والصين وتركيا وفنزويلا بدأت تتحول إلى شركاء مهمين في توفير الموارد.

13 - وينعكس النجاح في زيادة الموارد على الصعيد الميداني من خلال زيادة التسليم وفقاً لطرائق برنامج التعاون الحكومي وحسابات الأمانة الأحادية التي يساهم فيها 61 شريكاً، بالإضافة إلى البرامج المشتركة للأمم المتحدة. ويمكن للمنظمة، بصفتها شريكاً فاعلاً في عملية إصلاح الأمم المتحدة ومبادرة "توحيد الأداء"، أن تستفيد من فرص جديدة على المستوى القطري، بما في ذلك أشكال مختلفة من التمويل المجمع للبرامج المشتركة والاستبدال التدريجي للتمويل القائم على المشاريع بنهج برامجي قطري يكون متسقاً مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار النتائج الخاص بالمنظمة.

14 - وارتفع التمويل الوارد من مكتب حسابات الأمانة المتعددة الجهات المانحة من 52.5 مليون دولار أمريكي عام 2006 إلى 77.2 مليون دولار أمريكي عام 2010⁹. وفي حين كانت الأموال المتلقاة عام 2006 مخصصة بشكل أساسي لأغراض إنسانية، فقد زادت منذ ذلك التاريخ حسابات الأمانة المتعددة الجهات المانحة المرتبطة بأهداف إنمائية ازدياداً كبيراً. وعلى سبيل المثال، تلقت المنظمة مبلغ 17.4 مليون دولار أمريكي عام 2010 لتنفيذ برامج الأمم المتحدة المشتركة على المستوى القطري، وذلك في إطار الصندوق العالمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يشكل آلية دولية تُعتبر المنظمة ثالث أهم الوكالات المشاركة فيها (بنسبة 12 في المائة من مجموع الموارد المخصصة)¹⁰. كما شاركت المنظمة في 14 صندوقاً من صناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة من أصل 17 صندوقاً، وفقاً لمبادرة توحيد الأداء، وذلك دعماً لتعبئة الموارد المشتركة على الصعيد القطري. وارتفعت وتيرة تسليم برنامج الأمم المتحدة المشترك، كجزء من البرنامج الميداني للعام 2010، ارتفاعاً كبيراً (بنسبة 156 في المائة) مقارنة بعام 2009.

15 - وتسهّل أطر البرامج القطرية التي تعالج الأولويات الوطنية تماشياً مع أطر النتائج الشاملة المحددة في الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية، إقامة الروابط اللازمة مع الأنشطة المنفذة على المستوى القطري كما حددتها أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في سلسلة من النتائج الواضحة. وبذلك تساعد أطر البرامج القطرية على ضمان أن تكون أنشطة تعبئة الموارد مكتملة للجهود الأوسع نطاقاً التي تبذلها الأمم المتحدة. وتُناقش أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأطر البرامج القطرية للمبادرة الرائدة المتعلقة بوحدة الأداء في الجزء التالي "جيم".

⁹ <http://mdtf.undp.org>
¹⁰ <http://www.mdgfund.org/>

جيم - الكفاءة والفعالية ومشاركة المنظمة في آليات تنسيق منظومة الأمم المتحدة

المشاركة في تنسيق منظومة الأمم المتحدة

16 - شكّلت المنظمة عضواً فعالاً في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وآلية العمل الفرعية الخاصة بها. وشغلت المنظمة منصب نائب رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (الذي يوكل إلى الوكالات المتخصصة على أساس دوري سنوي) منذ عام 2009. وأتاح شغل هذا المنصب لفت انتباه المجموعة إلى التحديات التي تواجهها الوكالات المتخصصة للمشاركة على نحو تام في التنسيق على مستوى المنظومة ككل ومجانسة البرامج الإنمائية ومواءمتها. وشاركت المنظمة كذلك بفعالية في تحديد الأولويات الاستراتيجية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وخطة العمل للفترة 2010-2011، والترشيد الموازي لتدابير العمل. والعديد من الأولويات الاستراتيجية للمجموعة متكامل مع المجالات المدرجة في إطار ولاية المنظمة. ويتم التركيز على أهمية الحوار المسبق بشأن السياسات والدعم الفني وبناء القدرات وتسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى نجاح التعاون بين بلدان الجنوب واتفاقات التعاون الثلاثي.

17 - وسعيًا إلى تعزيز المشاركة في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الثلاث الأساسية (أي اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)، أنشأت المنظمة في يناير/كانون الثاني 2010 لجنة مجلس الرؤساء التنفيذيين برئاسة نائب المدير العام (العمليات)، الذي يتولى إسداء المشورة للمدير العام والإدارة العليا حول كيفية الترويج لقضايا الزراعة والأمن الغذائي في منتديات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات والحكومات.

18 - وأنشئت شبكة تنسيق داخلية (تضم جهات اتصال في كل من المقر والمكاتب الإقليمية) يترأسها نائب المدير العام للاتصالات والعلاقات الخارجية وتهدف إلى المشاركة على نحو ملموس بعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على المستويات المحلية والإقليمية والقطرية، وإسداء المشورة حول المسائل الرئيسية المنبثقة عن التزامات المنظمة حيال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتستعرض الشبكة كذلك انعكاسات القرارات التي تتخذها المجموعة على صعيد السياسات وآلياتها الفرعية، وتسهل التمثيل في آليات العمل على المستويين العالمي والإقليمي. وتترأس المنظمة حالياً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، المولجة توجيه أفرقة الأمم المتحدة القطرية ودعمها في مساعدة نظرائها الوطنيين على تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حتى سنة 2015¹¹.

19 - وساهمت المنظمة، في إطار الشبكة المشتركة للتمويل وعمليات الأعمال التابعة للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة في ما يلي: (1) إعداد المذكرة التوجيهية المتعلقة بإنشاء صناديق أموال الأمانة المتعددة الجهات المانحة وإدارتها وإغلاقها، مساهمة في عملية التوحيد في جميع مراحل هذه الصناديق؛ و(2) فريق العمل المعني بفعالية المعونات، من خلال تنسيق مشاركة المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة في عام 2011 في الاستطلاع المتعلق برصد إعلان باريس

¹¹ تسدي فرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية كذلك المشورة بشأن حملة الألفية لدعم تعزيز الدعوة والاتصالات على المستوى القطري وتجانس رسائل الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

والتحضيرات الجارية للمنتدى الرفيع المستوى الرابع حول فعالية المعونة الذي سيعقد في بوسان بجمهورية كوريا (29 نوفمبر/تشرين الثاني - 1 ديسمبر/كانون الأول 2011).

التنسيق والبرمجة على المستوى القطري

الفقرات 43، 44، 46، 48 من قرار الجمعية العامة 250/59، والفقرات 87، 88، 95، 99، 101

من قرار الجمعية العامة 208/62

(أ) البرمجة القطرية التابعة للأمم المتحدة

20 - ساهمت المنظمة في عملية تحديث مجموعة المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي أجريت عام 2010، والتي تهدف إلى المضي قدماً نحو "جيل جديد" من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أكثر استراتيجية ومراعاة للنتائج، مع احتمال استكمالها بخطة عمل خاصة بهذه الأطر وإطار مشترك للميزانية. وتشدد الخطوط التوجيهية على الدور الرئيسي لفريق الأمم المتحدة القطري في دعم بناء القدرات الوطنية سعياً إلى مواصلة الحد من الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وغيرها من الأهداف السياسية الرئيسية. وفي إطار شبكة برمجة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تقود المنظمة بالتعاون الوثيق مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية، عملية إعداد "المذكرة التوجيهية حول إدراج الأغذية والأمن الغذائي في التحليل القطري وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" التابعة للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة.

(ب) البرمجة القطرية للمنظمة

21 - ساعد التقييم الاستراتيجي للبرمجة القطرية للمنظمة في إعادة تشكيل العملية برمتها. وسيحل إطار البرمجة القطرية محل إطار الأولويات القطرية المتوسطة الأجل، وسيحدد التوجهات الاستراتيجية و المجالات الرئيسية التي يتعين على المنظمة، بالتعاون مع الحكومات المعنية والشركاء المناسبين، أن تركز عملها القطري عليها في مهلة تتراوح بين أربع وخمس سنوات، تماشياً مع الإطار الاستراتيجي الشامل للمنظمة والخطة المتوسطة الأجل. ومن المزمع أن يشمل إطار البرمجة القطرية نهجاً برمجة أخرى على المستوى القطري (من قبيل خطة عمل الطوارئ) وسيكون متسقاً اتساقاً تاماً مع الدورات الإنمائية الوطنية. ويحدد إطار البرمجة القطرية المخرجات التي تسهم في نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ويعزز فرص المبادرات المشتركة بما في ذلك البرمجة المشتركة. وسترفع الخطوط التوجيهية ذات الصلة إلى الأجهزة الرئاسية في المنظمة في أكتوبر/تشرين الأول 2011.

22 - وستعدّ المنظمة خطة عمل قطرية تغطي مجموع الأنشطة المخططة لفترة السنتين لبرنامج العمل والميزانية. وأعدت في عام 2010 خطوط توجيهية جديدة لعمل المكاتب القطرية تتيح التجربة في ست دول هي (أرمينيا والرأس الأخضر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والهند ولبنان وباراغواي). وسيضمن النهج المتكامل للتخطيط للموارد الكامن في خطط عمل المكاتب القطرية أن يشكل العمل المرتبط بالمشايخ أو البرامج والممول من المساهمات الطوعية مساهمة قابلة

للقياس في النتائج التنظيمية. وسيستند التعميم على جميع المكاتب القطرية على الردود الواردة من المشروعات التجريبية ويُتوقع تحقيقه خلال الفترة 2012-2013.

23 - ويتم كذلك إعداد خطوط توجيهية تتعلق بمشاركة المنظمة في دورات برمجة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تهدف إلى تحديد كيفية مساهمة مختلف مراحل إطار البرمجة القطرية في الخطوات الإلزامية المتعلقة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الإلزامية.

(ج) دليل محدث لدورة المشاريع

24 - سيعكس هذا الدليل بشكل خاص التغييرات الأساسية في سياسة المنظمة المتعلقة باللامركزية والمرتبطة بالإصلاحات الأخيرة، ويدعم نهجاً استراتيجياً مركزاً لأنشطة المنظمة على المستوى القطري، ويبسط طرق رصد المشاريع ورفع التقارير بشأنها.

25 - ويتم كذلك إعداد خطوط توجيهية للتنفيذ الوطني تتعلق بتقديم الدعم الفني، وذلك استجابة لمبادئ إعلان باريس وبرنامج عمل أكراداعية إلى تعزيز الملكية والقيادة الوطنية.

(د) دليل تعبئة الموارد

26 - ستتم إتاحة الدليل السريع المتوفر حالياً بشأن تعبئة الموارد على شبكة الانترنت، فضلاً عن مواد مرجعية تتناول آلية التمويل القائمة أو آليات جديدة. كما ستتم إضافة روابط إلى أدوات دعم أخرى على المستوى القطري وموقع الكتروني (قيد الانشاء) خاص بتعبئة الموارد.

27 - وشرعت المنظمة عام 2010 في إعداد مجموعة أدوات خاصة بالبرمجة القطرية لتكون نقطة مرجعية وحيدة على مستوى المنظمة تستخدم للتخطيط لجميع أنشطة المنظمة على المستوى القطري وبرمجتها ورصدها. وستوفر المجموعة خطوط توجيهية وأدوات دعم ووظيفة قائمة على النظم في المجالات الأربعة الرئيسية المبينة أعلاه: (أ) البرمجة القطرية التابعة للأمم المتحدة؛ و(ب) البرمجة القطرية للمنظمة؛ و(ج) دورة المشاريع ونماذج العمل ذات الصلة؛ و(د) تعبئة الموارد. ومن شأن هذه المجموعة تحسين قدرات موظفي المنظمة وشركائها على التخطيط للنتائج على المستوى القطري وإدارتها، فضلاً عن تقديم الدعم بشأن ترشيد مبادئ البرمجة الخمسة الرئيسية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية¹² في سياق العمل على المستوى القطري.

¹² ثلاثة مبادئ برمجة معيارية (النهج القائم على حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية) يساندها مبدآن تمكينيان (الإدارة القائمة على النتائج وتنمية القدرات)

نظام المنسق المقيم

[الفقرات 45 و53 و55 و58 و61 من قرار الجمعية العامة 250/59، والفقرات 89 و90 و92 و94 و105 من قرار الجمعية العامة 208/62]

28 - قامت المنظمة، ضمن إطار الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بدعوة الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية إلى نظام منسق مقيم يكون تشاركياً وجماعياً وقابلاً للقياس تتبناه جميع مكونات نظام تطوير الأمم المتحدة، بما يلي:

- شاركت على المستوى العالمي في جماعات العمل وفرق العمل الهامة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تتناول أنشطة التنمية على المستوى القطري، كما في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تعالج دور المنسق المقيم بوصفه منسقا للشؤون الإنسانية في أوضاع الطوارئ وما بعد الأزمات؛
- شاركت في أفرقة الأمم المتحدة للمديرين الإقليميين على المستوى الإقليمي، على أساس تجريبي، فضلاً عن الآليات الاستشارية الإقليمية التي تترأسها اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة؛
- ضمنت مشاركة ممثلي وموظفي المنظمة القطريين مشاركة تامة في أنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك المجموعات المواضيعية الرئيسية وما يشابهها من آليات يتوقع شركاء منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية قيادة المنظمة في صدها؛
- انضمت إلى وكالات أخرى في أوروبا لتنظيم دورات إعلامية للمنسقين المقيمين المعيّنين حديثاً، لتعريفهم بأهداف هذه الوكالات وطرق عملها.

29 - وتُعرض في الأقسام التالية التحديات البارزة التي تواجهها المنظمة في مشاركتها بنظام المنسق المقيم التي تشمل تنفيذ "الجدار الوظيفي" وطلبات الدعم المالي لإنشاء مكتب مؤسّع للمنسق المقيم.

مسألة المنسقين المقيمين و"جدار الحماية الوظيفية"

30- يوفر "نظام الإدارة والمساءلة لتنمية الأمم المتحدة ونظام المنسق المقيم، بما في ذلك جدار الحماية الوظيفية في نظام المنسق المقيم" قواعد أساسية لجميع الجهات الفاعلة في تنمية الأمم المتحدة، وقد تم نشرها على نطاق واسع في المكاتب الميدانية. كما برزت بعض عناصر نظام الإدارة والمساءلة في التوجيهات المعطاة للمكاتب الميدانية، من قبيل رسائل تعيين ممثلي المنظمة. وينعكس العمل المنجز في إطار فريق الأمم المتحدة القطري والأفرقة الإقليمية التابعة للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة في الاتفاقات الخاصة بنظام تقييم الأداء والإدارة الذي أدخلته المنظمة. ومع تقدم العملية، ينبغي مواءمة نظام الإدارة والمساءلة بمرونة مع مختلف الهياكل والاختصاصات الرئاسية في منظمات الأمم المتحدة، عوضاً عن إتباع نهج أحادي للجميع.

31 - وثمة قضايا ذات أهمية بالنسبة للمنظمة وغيرها من المنظمات لم تجد لها حلاً حتى الآن، وهي: (أ) الفصل بين الأدوار التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه منظمة إنمائية وكمدير للمنسقين المقيمين؛ و(ب) الفصل بين دور توجيه السياسات الشاملة للمنسق المقيم ومسؤولياته بوصفه ممثلاً مقيماً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى الرغم من أن نظام الإدارة والمساءلة يتوخى من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعين مديريين قطريين في عدد من البلدان، لا يمثل هذا الإجراء سوى حلاً جزئياً حيث أنه يعالج الفصل في المسؤوليات التشغيلية بين المدير القطري والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دون أن يتعلق ذلك بدور توجيه السياسات الشاملة الذي يتولاه المنسق المقيم بوصفه الممثل المقيم للبرنامج بشأن برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلد المعني، وتضارب المصالح المتصل بذلك.

الدعم المالي لنظام المنسقين المقيمين وتكاليف التنسيق

32 - تدعم المنظمة، على سبيل الدعم الاستباقي للعمل المشترك، جميع الأنشطة المنسقة في إطار الولاية المنوطة بها ووفقاً لتوجيهات الأجهزة الرئاسية. ويمكن استخدام برنامج التعاون التقني ومرفق برنامج التعاون التقني وأية موارد تُدرّ من الدعم التقني أو من تسديدات تكاليف دعم المشاريع في مكاتب المنظمة القطرية، لدعم مرحلة صياغة وتصميم الأنشطة البرمجية. وبمقدور ممثلي المنظمة كذلك، حيث يمكن تحقيق وفورات الكفاءة، المشاركة في مبادرات للخدمات المشتركة على المستوى القطري وإعادة تخصيص الأموال المرتبطة بها. ويتوفر لمكاتب المنظمة القطرية مبالغ صغيرة يمكن استخدامها لدعم الأنشطة المشتركة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وبشكل عام لا يزال الدعم يقوم بشكل أساسي على أوقات العمل المخصصة من قبل الموظفين. لكن الطلب يتزايد على المساهمات المالية من مكاتب المنسقين القطريين، غالباً بما يعادل 10 000 دولار أمريكي أو أكثر، كمساهمة سنوية من جانب وكالة مفردة في هذه التكاليف. ويُعتبر هذا الطلب مشكلة بالنسبة للوكالات المتخصصة التي يتمثل نموذج عملها الرئيسي في توفير المعارف والخبرة الفنية.

الأبعاد الإقليمية

[الفقرات 78 من قرار الجمعية العامة 250/59، والفقرات 107 و109 و110 من قرار الجمعية العامة 208/62]

33 - تشارك المنظمة منذ عام 2009، في الأفرقة الإقليمية التابعة للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، على أساس تجريبي. ويسهل نقل المسؤوليات التشغيلية والبرمجية والمالية المهمة التي نقلت إلى المكاتب الإقليمية، انخراط هذه الأخيرة في صلب عمل هذه الأفرقة. ومن الجدير بالذكر أن خطة العمل الفورية تنص على أن المكاتب الإقليمية توفر منظوراً إقليمياً لجهات صناعة القرار على مستوى المنظمة وتتولى مسؤولية التخطيط لاستجابة المنظمة للأولويات التي حددها الأعضاء، وتنفيذها ورصدها. وتقوم المكاتب الإقليمية كذلك بتعبئة الموارد، بما في ذلك من الشركاء، دعماً للأولويات الإقليمية وبناء القدرات في المنطقة.

34 - وتدعم المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية الأنشطة القطرية في سياق جدول أعمال الاتساق في الأمم المتحدة، وذلك على مستويات عدة:

- تشارك المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية في العديد من المجالات الأولوية الإقليمية والإقليمية الفرعية، في إطار آليات التنسيق الإقليمي التي تترأسها لجان الأمم المتحدة الإقليمية.
- تترأس المكاتب الإقليمية أو تشارك في ترؤس المجموعات المواضيعية المعنية بالأمن الغذائي.

35- بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتولى الأفرقة المتعددة الاختصاصات مساندة ممثلي المنظمة في إعداد مكونات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإسداء المشورة، رهن توفر الموارد، لأفرقة الأمم المتحدة القطرية/المنسق المقيم، من خلال ممثلات المنظمة، بشأن القضايا الفنية.

36- وفي حين تقوم أغلبية مساهمات المنظمة على تخصيص وقت الموظفين وعلى الموارد المحدودة من غير الموظفين، يمكن أن ينظر الأعضاء المشاركون في أفرقة المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة التي يركز نموذج عملها الرئيسي بشكل خاص على إدارة الموارد المالية، في المشاركة في تمويل مدخلات الوكالات المتخصصة بوصفها جهات توفر الخبرة الفنية. وتجدر الإشارة إلى أن المواقع الجغرافية المختلفة لوكالات الأمم المتحدة أعاقَت كذلك المشاركة، إضافة إلى تعثر عملية التعلم داخل أفرقة المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة.

قدرات المنظمة على المستوى القطري وفريق الأمم المتحدة القطري

[الفقرتان 62 و65 من قرار الجمعية العامة 250/59، والفقرات 123 و124 و127 من قرار الجمعية العامة 208/62]

37- بذلت المنظمة، في الماضي القريب، ولاسيما في سياق خطة العمل الفورية، جهوداً كبيرة لتحسين قدرات مكاتبها الميدانية، بما يتيح تلاؤمها على نحو أفضل مع الاحتياجات التي عبّر عنها الأعضاء ومع جدول أعمال الأمم المتحدة للاتساق. وتشمل هذه الجهود، من بين أمور أخرى: (أ) مستوى أعلى من تفويض السلطات إلى المكاتب القطرية؛ و(ب) إتباع اللامركزية في صنع القرار في عدد من المجالات.

تكاليف المعاملات والكفاءة على المستوى القطري

[الفقرات 23، و112 حتى 121 ضمناً من قرار الجمعية العامة 208/62]

(أ) استرداد تكاليف دعم المشاريع

38- استعرضت لجنة المالية التابعة للمنظمة في عام 2009 استنتاجات الدراسة المشتركة بين الوكالات التي أجراها فريق عمل شبكة المالية والميزانية التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بشأن تكاليف الدعم، والتي حددت عدداً من فئات التكاليف التي لا تغطيها سياسة تكاليف الدعم المعتمدة في المنظمة، في حين أنها قابلة للاسترداد. وأيدت اللجنة من حيث المبدأ توسيع السياسة لتشمل الفئات الإضافية من التكاليف. وفي انتظار إجراء مشاورات بين الوكالات في هذا الصدد، شرعت المنظمة في استعراض داخلي لتحديد التدابير الخاصة التي تتيح المزيد من الاستعراض الذي من شأنه تقليص هوة استرداد التكاليف المرتبطة بالتكاليف غير المباشرة المتغيرة، ضمن النطاق الحالي للسياسة. ومن العناصر

البالغة الأهمية تحسين استرداد التكاليف على مستوى المكاتب القطرية. وحدد الاستعراض كذلك التدابير الكفيلة بتحسين استرداد التكاليف، التي استبعدتها المنظمة في وقت سابق، لكنها تطبق في وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

(ب) طرائق العمل الجديدة (النهج المنسق في التحويلات النقدية والتنفيذ الوطني)

39 - يدعم الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية النهج المنسق في التحويلات النقدية، ومنظومة الأمم المتحدة مدعوة إلى تعزيز التنفيذ الوطني. واعتمدت المنظمة في ديسمبر/كانون الأول 2010، استناداً إلى عمل جماعة العمل المشتركة بين الإدارات التي أنشئت في مايو/أيار 2008، النهج المنسق في التحويلات النقدية على أساس تجريبي في البلدان الثمانية المعنية بمبادرة "توحيد الأداء" وفي البلدان المشاركة في برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في ديسمبر/كانون الأول 2010. وتعكف جماعة العمل كذلك على إعداد خطوط توجيهية مؤقتة لتطبيق النهج المنسق في التحويلات النقدية، وأدوات أخرى ذات صلة، بما في ذلك مذكرات تفاهم. وستتم مراجعة الخطوط التوجيهية استناداً إلى نتائج المرحلة التجريبية.

(ج) المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

40 - واصل مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابع للمنظمة تقدمه وفقاً لخطة تسليم النظم الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2012 والكشوفات المالية الممتثلة لهذه المعايير في عام 2013. والهدف من ذلك أتمتة عملية صنع القرار وترشيدها ودعمها مالياً من خلال عمليات أعمال جديدة ومحدثة، ونظم متكاملة، ومراقبة مالية ورفع تقارير شاملة. وتشمل هذه العملية نظاماً مالياً جديداً للمكاتب الميدانية ليلامم الزيادة الهائلة في المعاملات الموجهة ميدانياً الناجمة عن اللامركزية وزيادة تفويض السلطات إلى الميدان. وبلغت المبالغ المصروفة من خلال المكاتب الميدانية 581 مليون دولار أمريكي سنة 2010، أي بزيادة قدرها 190 في المائة عما كانت عليه سنة 2004. وتتيح آلية جديدة للإبلاغ اعتمدت في عام 2010، للمكاتب الميدانية الحصول بسهولة أكبر على البيانات المالية في النظم التابعة للمنظمة.

(د) توحيد عمليات الشراء

41 - أخضعت المنظمة دليلها الخاص بشراء السلع والخدمات لمراجعة شاملة وأصبح الدليل الجديد نافذاً في الأول من يناير/كانون الثاني 2010. ويتيح هذا الدليل زيادة هامة في تفويض السلطات في مجال المشتريات إلى المكاتب الميدانية للمنظمة، ويوفر إطاراً لتنفيذ مهمة الشراء على نحو أكثر فعالية على المستوى المحلي. وأرغقت هذه العملية ببرنامج تدريب واسع النطاق استفاد منه 660 موظفاً في 16 بلداً. وقد ساعدت زيادة تفويض السلطات في تحسين مواتاة عملية الشراء من حيث التوقيت وفعاليتها. كما تضمن الدليل المعدّل مرونة أكبر للتعاون مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، من خلال مبادرات مختلفة من قبيل استدراج العروض المشتركة، واستخدام نتائج استدراج العروض في منظمات أخرى، والانضمام إلى اتفاقات وعمليات شراء تابعة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى.

(هـ) توحيد طرق رفع التقارير بشأن الأنشطة التنظيمية

42 - في الوقت الراهن، تُعدّ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقارير دورية مختلفة تتناول التمويل والإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ويسعى مشروع يقوده مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بمشاركة المنظمة، إلى تبسيط وتوحيد عمليات جمع البيانات للتقارير الثلاثة، وتحسين عملية تحليل هذه البيانات، بما فيه مصلحة جميع المعنيين. ويؤلى توضيح التعاريف وتحديثها أهمية خاصة.

المشاريع التجريبية لمبادرة "توحيد الأداء"

[الفقرة 139 من قرار الجمعية العامة 208/62]

43 - منذ انطلاق مبادرة "توحيد الأداء"، تقوم المنظمة برصد دوري للتطورات المتعلقة بعناصر التوحيد الأربعة ("البرنامج الواحد"، و"إطار واحد للميزانية" و"الصندوق الواحد"، و"القائد الواحد" و"المكتب الواحد") في البلدان الرائدة الثمانية. وأجري مسح حول فوائد المبادرة التجريبية طُلب فيه من ممثلي المنظمة (والمكتب الإقليمي الفرعي في حالة ألبانيا) توفير تفاصيل حول الوضع قبل المبادرة وبعدها. وكشف الاستطلاع عما يلي:

- القدرة على الأداء على المستوى القطري بطريقة مبرمجة: أشارت المصادر إلى آثار إيجابية ونهج أكثر تحديداً وتحسين في توقعات تخصيص الموارد عبر آلية "صندوق الأمم المتحدة الواحد". كما أتاحَت المبادرة توضيح الولايات وتوزيع العمل داخل فريق الأمم المتحدة القطري.
- القدرة على التفاعل مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين وأصحاب المصلحة الوطنيين: حَسَّن ذلك بقدر كبير التبادل المنتظم للمعارف والتجارب بين الوكالات. كما أدى هذا النهج إلى تحسين العلاقة مع أصحاب المصلحة والمانحين الوطنيين الذين لا يعملون عادة مع المنظمة؛
- زيادة الموارد من خلال جمع المنسق المقيم للأموال: شكَّلت مبادرة "توحيد الأداء" في معظم البلدان الرائدة فرصة أتاحَت للمنظمة الحصول على تمويلات إضافية من خلال "الصندوق الواحد" للبرامج المشتركة مع الأمم المتحدة التي تتطلب مشاركة المنظمة؛
- وفورات التكاليف: لم ترصد ممثلات المنظمة أية وفورات ملموسة في التكاليف، بل أبلغت بالعكس عن ازدياد حجم العمل، لاسيما من أجل تعزيز جهود التنسيق.

44 - وفي ما يتعلق بالنقطة الأخيرة، أشار العديد من المنسقين المقيمين والبرامج المشتركة مع الأمم المتحدة إلى أنه على الرغم من التقدم الملموس لعملية الإصلاح، فلا تزال هناك معوقات تنجم عن عدم وجود ممارسات للعمل المشترك.

وهذه مسألة معقدة تتطلب معالجة من قبل الآليات العالمية المشتركة بين الوكالات، ولاسيما اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

تكرار أفضل الممارسات بشأن "توحيد الأداء" في بلدان أخرى

45 - سيتم في مطلع عام 2011 إجراء تقييم مستقل لمبادرة "توحيد الأداء" ويُتوقع أن تنير الدروس المستخلصة من المشاريع التجريبية التوجيهات السياساتية للاستعراض الشامل الجديد الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية الذي سيجري عام 2012. وقد أُدرجت الممارسات الفضلى الأولية المرصودة في مجموعة الخطوط التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الصادرة عام 2010 وغيرها من الخطوط التوجيهية الصادرة عن المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، أعرب عدد من الحكومات¹³ عن الرغبة في التطوع لاعتماد نهج مبادرة توحيد الأداء. وسيتمتع على المنظمة رفع تحدي إيجاد السبل التي تمكنها من الاستجابة لاحتياجات البلدان المشاركة من الدعم.

دال - مجالات التنفيذ الأخرى للاستعراض الشامل ذات الصلة بالمنظمة

القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية 2010 ودمج هذه الأهداف في خطط عمل المنظمة

[الفقرات 8 و9 و11 و12 من الديباجة والفقرات التنفيذية 9 و13 و32 و35 و45 و106 و107

من قرار الجمعية العامة 208/62]

46 - شاركت المنظمة في الأعمال التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والستين بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (قمة الألفية) الذي انعقد في نيويورك في سبتمبر/أيلول 2010. كما شاركت المنظمة في أعمال القمة (موائد مستديرة وأحداث جانبية). وساهمت المنظمة من خلال أنشطة لتوعية الرأي العام، في تسليط الضوء على أهمية القضاء على الجوع والعمل المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد المجتمع الدولي خلال هذه القمة على الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع حلول عام 2015، من خلال الوثيقة الختامية التي حملت عنوان: الوفاء بالوعد: "متحدون من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". وتضمنت الوثيقة نصاً خاصاً بالأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية، جاء متسقاً مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة. كما أكدت الوثيقة على أن القضاء على الجوع والفقر مسألة رئيسية لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

47 - وتتخذ المنظمة خطوات لتنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية، تتضمن إجراء تحليل داخلي لتحديد المجالات التي يمكن للمنظمة أن تضطلع فيها بدور رئيسي أو دور داعم. وسيسعى قادة الأفرقة المعنية بالأهداف الاستراتيجية/الوظيفية إلى كفالة تضمين نتائج هذا التحليل في خطط العمل للفترة 2012-2013.

¹³ 19 حتى هذا التاريخ

48 - واعتمدت المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة في اجتماعها المعقود في أكتوبر/كانون الأول 2010، تسع توصيات حول متابعة القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بهدف الاستجابة على نحو متجانس للاحتياجات، ولاسيما في البلدان المتأخرة في تحقيق هذه الأهداف. كما توجه هذه التوصيات الأولويات الاستراتيجية للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة وخطة عملها للفترة 2010-2011 في المجالات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية.

دور المنظمة في مساهمة منظومة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الوطنية

[الفقرات من 36 إلى 40 و42 و47 من قرار الجمعية العامة 208/62]

49 - أدرج النهج الجديد لتنمية القدرات، التي تشكل إحدى الوظائف الرئيسية الثماني للمنظمة، في استراتيجية المنظمة التي اعتمدها لجنة البرنامج في مارس/آذار 2011.

50 - وأعدت خطة تنفيذية تتعلق خاصة بالعمل في السنتين المقبلتين، علماً بأن التنفيذ التام للاستراتيجية عملية طويلة الأجل. وتمثل الاستدامة موضوعاً رئيسياً في إطار الاستراتيجية وتضم مبادئ أساسية ترمي إلى تعزيز احتمال تحقيق جهود المنظمة لآثار مستدامة. وتدرج هذه المبادئ الأساسية في آليات البرمجة ومبادئها التوجيهية، بما في ذلك الشراكات التعاونية بشأن الغابات، وعمليات التخطيط لقرات السنتين والخطوط التوجيهية الجديدة المتعلقة بصياغة المشروعات. وتتخذ مسألة تحسين كفاءات المنظمة ودرايتها في وحدات المقر والمكاتب الميدانية مكانة هامة في الخطة، لا سيما من خلال برنامج تعليم من أربع مراحل مخصص للموظفين، وأدوات والخطوط توجيهية وممارسات جيدة تتاح جميعها على بوابة الإنترنت الخاصة بتنمية قدرات المنظمة وشبكة الإنترنت الداخلية.

وظيفة التقييم في المنظمة

[الفقرتان 129-130 والفقرة 132 حتى 139 ضمناً من قرار الجمعية العامة 208/62]

51 - أجريت خلال الفترة 2007-2010، ثماني عمليات تقييم لأنشطة المنظمة في البلدان وللتعاون معها، فضلاً عن إجراء تقييم استراتيجي للبرمجة القطرية للمنظمة (انظر أعلاه). وركزت جميع عمليات التقييم هذه على الأداء على المستوى القطري وقدمت توصيات تهدف إلى تحسين فعالية العمل وأثره.

52 - وفي يناير/كانون الثاني 2010، أنشئ بموجب خطة العمل الفورية، مكتب التقييم الذي يترأسه مدير يرفع تقاريره مباشرة إلى المدير العام وإلى المجلس من خلال لجنة البرنامج. واعتمد المجلس في مايو/أيار 2010 ميثاقاً للتقييم أدرج في النصوص الأساسية للمنظمة.

53 - وأعارت لجنة التقييم الداخلية الاهتمام اللازم لاستجابات الإدارة لعمليات التقييم الرئيسية وتقارير المتابعة المرتبطة بها، فضلاً عن تنفيذ التوصيات. وتتضمن تقارير التقييم الآن، بموجب طلب محدد قدمته لجنة البرنامج في مايو/أيار 2010، " الآثار المتخلفة على البرامج والسياسات النابعة من تنفيذ توصيات عمليات التقييم".

54 - وتواصل التعاون مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بوتيرة ثابتة ويشارك مكتب التقييم في ترؤس العديد من فرق العمل أو يساهم في أعمالها.

التعاون بين بلدان الجنوب

[الفقرات 48 و50 إلى 53 و55 من قرار الجمعية العامة 208/62]

55 - شهدت برامج التعاون بين بلدان الجنوب في السنتين المنصرمتين تزايداً في اهتمام البلدان المتعاونة والمتلقية وتوسعت بشكل كبير (على سبيل المثال، أصبح المغرب بلداً "مطبّقاً جديداً"). وتم حتى هذا التاريخ توقيع 45 اتفاقاً ثلاثياً وأُوفد إلى الميدان ما يزيد عن 1500 خبير وفني. وبرزت برامج المنظمة المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب على الساحة العالمية للأمم المتحدة على أنها برامج عملية وفعّالة لنقل المعارف من بلد إلى آخر. وستشارك المنظمة في حدث جانبي سيعقد بشأن التعاون بين بلدان الجنوب على هامش الدورة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة التي ستعقد في جنيف في يوليو/تموز 2011.

تنفيذ خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية 2008-2013

[الفقرات 56 و59 إلى 62 و64 إلى 66 من قرار الجمعية العامة 208/62]

56 - أدمجت خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية عام 2009 في إطار المنظمة الاستراتيجي. وتضمن الهدف الاستراتيجي كاف التزاماً متجدداً بمسائل المساواة بين الجنسين ومن المزمع أن يحقق "المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية". وفي ما يخص مراعاة المساواة بين الجنسين وإحراز تقدم في مجال المساواة، يمكن ذكر ما يلي:

- لأول مرة منذ 27 عاماً، ركزت طبعة من تقرير حالة الأغذية والزراعة في العالم على النساء العاملات في الزراعة وقدمت تقديرات مستمدة من التجربة حول المكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال ردم هوة التمييز بين الجنسين في العمل في الزراعة والأرياف؛

- تم إصدار خطوط توجيهية حول: "البرامج المشتركة للأمم المتحدة - إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية" و"إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في إطار البرمجة القطرية"، وزعت على جميع المكاتب الميدانية؛

- عقب تدقيق في القضايا الجنسانية أجري في الفترة 2009-2010، تم إعداد خطة عمل لتنفيذ التوصيات تهدف إلى إدراج نهج تراعي المساواة بين الجنسين في الأهداف الاستراتيجية. وستُعزز شبكة مسؤولي الاتصال المعنيين بقضايا المساواة بين الجنسين.

57 - وفي إطار السعي إلى تحقيق توازن بين الجنسين في القوة العاملة في المنظمة، ضُمّنت الخطة المتوسطة الأجل أهدافاً في هذا الصدد. وحتى تاريخ 10 مايو/أيار 2011، كانت المنظمة بأكملها قد أحرزت تقدماً ملموساً في تحسين التوازن بين الجنسين، إن في فئة المديرين (حيث بلغت نسبة الموظفات 20 في المائة مقارنة بنسبة 15 في المائة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008) أو في الفئات المهنية (حيث بلغت نسبة الموظفات 36 في المائة مقارنة بنسبة 33 في المائة). وأحرز في الفترة نفسها كذلك تقدم في هذا المجال في المكاتب الميدانية التي شهدت ارتفاعاً في نسبة الموظفات من 16 إلى 18 في المائة في فئة المديرين ومن 20 إلى 25 في المائة في فئة المهنيين. وستتواصل التدابير المتخذة في هذا الصدد وفقاً لخطة العمل الاستراتيجية للموارد البشرية بشأن التوازن بين الجنسين، على أن تُستكمل في النصف الأول من عام 2011.

58 - وأخيراً، بدأت عملية "تقييم دور وعمل المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية" في أواخر عام 2010، وستُعرض نتائجها والأنشطة المرتبطة بها في التقرير المقبل.

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

[الفقرات 67 إلى 72 و74 إلى 79 و81 و83 إلى 85 من قرار الجمعية العامة 208/62]

59 - في إطار الهدف الاستراتيجي طاء، يشكّل الدعم في مجال إدارة مخاطر الكوارث والاستراتيجيات وتنمية القدرات المرتبطة به نقطة تركيز النتيجة طاء - 3: "تحسُّن التحول والصلات بين حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية لدى البلدان والشركاء". وحدد برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013، الانتقال من الإغاثة إلى التنمية كمجال من مجالات التركيز. وتتمتع المنظمة بموقع فريد لضمان استمرارية الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، بما أن عملها في مجال الطوارئ يرتبط بمعظمه بالانتعاش وإعادة التأهيل، حيث يمكن بسهولة نسبية بناء أوجه التآزر وتحديد أهداف إنمائية طويلة الأمد. ويتبع العديد من البلدان استراتيجيات انتقال في مجالي الزراعة وسبل العيش ومن بينها بنغلادش واندونيسيا وميانمار وباكستان وطاجيكستان وزمبابوي. وستتم تغطية بلدان أخرى مع نهاية عام 2012. ومراعاة للحاجة إلى قدرات ملائمة لتنسيق التزام متعدد الاختصاصات وصلب داخل المنظمة (بما في ذلك الدعم والمشورة وإجراء الإدارات الفنية لزيارات ميدانية)، يتم إعداد دراسات حالة وأوراق سياسات تهدف إلى تسهيل صياغة نهج متجانس وتبادل المعلومات.

60 - وتساهم المنظمة كذلك في تحسين الانتقال من الإغاثة إلى التنمية من خلال مشاركتها في فريق عمل اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمعنية بالانتقال وفريق العمل المعني بتمويل الانتقال والتابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، على مستويي السياسات والعمليات.